دورالتحول الرقمي في جذب الاستثمارالأجنبي المباشرفي الجزائردراسة تحليلية للفترة 2010–2024

Digital Transformation and Its Role in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria: An Analytical Study for the Period 2010–2024

بن علي عبد المؤمن[1]، وصيف فائزة خير الدين[2]

Ben Ali Abdel Moumen[1], OuciffaizaKheireddine[2]

[1]جامعةالوادي (الجزائر)،abdelmoumen-benali@univ-eloued.dz

[2]جامعة غرداية (الجزائر)،ouciffaiza.kheireddine@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام:2026/7/12 تاريخ القبول:2026 /9/12 تاريخ النشر: 2026 /9/25

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010–2024، من خلال دراسة دور الإطار المؤسسي والتشريعي، خاصة قانون الاستثمار 22-18، ومنصة المستثمر الرقمية في تحسين إجراءات الاستثمار وتعزيز الشفافية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مساهمة الرقمنة في تطوير حوكمة الاستثمار وتقليص تكاليف المعاملات. وأظهرت النتائج تحسن مؤشرات الحكومة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية، مما ساهم في تعزيز بيئة الأعمال ودعم النشاط الاستثماري، غير أن ضعف التكامل بين المؤسسات واستمرار بعض التحديات السيبرانية يحدان من فعالية التحول الرقمي في تحقيق الجاذبية الاستثمارية المنشودة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التحول الرقمي؛ قانون 22-18؛ المنصة الرقمية للمستثمر.

تصنيفات JEL: F21; O33; O10; H54.

Abstract:

This study aims to analyze the role of digital transformation in attracting foreign direct investment in Algeria during the period 2010–2024, by examining the contribution of the institutional and legislative framework, particularly Investment Law 22-18 and the Digital Investor Platform, in improving investment procedures and enhancing transparency. The study adopts a descriptive-analytical approach to assess the contribution of digitalization to the development of investment governance and the reduction of transaction costs. The findings reveal an improvement in e-government indicators and digital infrastructure, which contributed to strengthening the business environment and supporting investment activity. However, limited inter-institutional integration and the persistence of certain cybersecurity challenges continue to constrain the effectiveness of digital transformation in achieving the desired investment attractiveness.

Keywords: Foreign Direct Investment; Digital Transformation; Law 22-18; Digital Investor Platform.

JEL Classification Codes: F21; O33; O10; H54.

[1] **المؤلف المرسل:** بن علي عبد المؤمن، **الإيميل:abdelmoumen-benali@univ-eloued.dz**

BenAliAbdel Moumen, e.mail:abdelmoumen-benali@univ-eloued.dz

1-المقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محركاً أساسياً لتمويل التنمية الاقتصادية، نظراً لدوره في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتحسين تنافسية بيئة الأعمال، وفي ظل التحول العالمي المتسارع نحو "الاقتصاد الرقمي"، لم تعد البنية التحتية التكنولوجية مجرد أداة مساعدة، بل تحولت إلى محدد استراتيجي في قرارات المستثمرين الدوليين، نظراً لما توفره من شفافية وتقليص لتكاليف المعاملات (Transaction Costs) الناتجة عن البيروقراطية التقليدية.

وقد أدركت الجزائر هذا التحول، فعملت على تحديث إطارها التشريعي والمؤسساتي، وتوج ذلك بصدور قانون الاستثمار 22-18، الذي مثّل إعادة هندسة شاملة لحوكمة الاستثمار من خلال تبني آلية "إزالة الطابع المادي (Dematerialization)"عن المسارات الإدارية، وتجسد هذا التوجه في إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر تحت إشراف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، كأداة تقنية لتعزيز الشفافية وتحييد السلطة التقديرية للإدارة.

1.1- الاشكالية: وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول: **ما مدى تأثير التحول الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

وتفترض الدراسة أن التحول الرقمييسهم إيجاباً في تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن هذا الأثر يظل مشروطاً بمدى التكامل البيني للمنصات الرقمية وجاهزية البيئة التحتية.

2.1- المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التحليل على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى**: تتبع تطور مؤشرات الجاهزية الرقمية في الجزائر.
- **المرحلة الثانية**: تحليل النصوص التشريعية في قانون 22-18، لاسيما استحداث المنصة الرقمية للمستثمر ودوره فيتبسيطالإجراءات وتقليص التعسف الإداري.
- **المرحلة الثالثة**: تحليل بيانات المنصة الرقمية للمستثمر وربطها بتدفقات الاستثمار الفعلي من خلال عدد المشاريع المسجلة وقيمتها.

كما تم تحليل المؤشرات باستخدام المقارنة الزمنية والوصفية، من خلال تتبع اتجاهاتها خلال الفترة 2010–2024 ومقارنة تطورها بمؤشرات النشاط الاستثماري، مع تفسير النتائجفي إطار علاقات وصفية وتحليلية، دون افتراض وجود علاقة سببية مباشرة.

3.1- مصادر البيانات:اعتمدت الدراسة على تقارير دولية شملت قاعدة بيانات الأمم المتحدة (UN E-Government Knowledgebase)وتقارير(DataReportal 2025)، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) لعام 2025.

4.1- مبررات اختيار الفترة الزمنية(2010-2024): تعكس هذه الفترة التحول التاريخي من بداية إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (سنة 2010) وصولاً إلى الإصلاحات الاستثمارية الحديثةالتي

كرسها قانون الاستثمار رقم 22-18 من خلال إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر سنة 2022، والتي ظهرت نتائجها الفعلية في حصيلة 2024.

5.1-الدراساتالسابقة: تناولت الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين الرقمنة والاستثمار من زوايا متباينة، ويوضح الجدول التالي مقارنة تحليلية لأهم هذه الدراسات لتحديد موقع الدراسة الحالية:

الجدول (1): مقارنة تحليلية للدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

الدراسة	المتغير الرئيسي	المنهجيةوالنتائج	المقارنة مع الدراسة الحالية
(شاوشي و خلوف، 2023)	الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر إل غاية 2030.	**وصفية:** أبرزت وجود دعم سياسي قوي يقابله **تحديات في** التنسيق القطاعي.	ركزت على **التشخيص العام للتحول الرقمي**، بينما تربط الدراسة الحالية بين تطور المؤشرات الرقمية والإصلاحات المؤسسية ومخرجات النشاط الاستثماري.
(مداني و كربيش نبيل، 2023)	المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لتسهيلالنشاط الاستثماري.	**وصفية:** خلصت الدراسة **إلى** أهمية المنصة **في تسهيل** الإجراءات وتطوير **الخدمات** الإلكترونية الموجهة **للمستثمر**.	ركزت على **الوصف الوظيفي والتنظيمي للمنصة**، في حين تتجه الدراسة الحالية إلى تحليل بعض مخرجات استخدامها وربطها بمؤشرات النشاط الاستثماري.
(بلغنو و مواسيم، 2024)	البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.	**تحليلية:** أبرزت أن البنية التحتية الرقمية عنصر حاسم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وضعفها **يحد من** تدفق الاستثمارات.	ركزت على **البعد التقني والبنية التحتية الرقمية**، بينما تعتمد الدراسة الحالية مقاربة أوسع تجمع بين المؤشرات الرقمية والإطار المؤسسي والمنصة الرقمية للمستثمر.
(بوعمرة و ضويفي، 2024)	العلاقة بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستثمار الأجنبي.	**قياسية:** توصلت **إلى** عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين الرقمنة وجذب FDI.	تمتفي فترة سابقة، بينما تحللالدراسة الحالية العلاقة في مرحلةما بعد صدور قانون الاستثمار رقم 22-18، من خلال مقاربة وصفية تحليلية

المصدر:من إعداد الباحثين بناءً على معطيات تحليل الدراسات السابقة

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين الرقمنة والاستثمار من زوايا متباينة، إذ ركز بعضها على الاستراتيجية العامة للتحول الرقمي، بينما تناول بعضها الآخر البنية التحتية الرقمية أو المنصة الرقمية للمستثمر. كما أظهرت نتائجها تباينًا بشأن

مدى انعكاس التطور الرقمي على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن هذا المنطلق، تتمثل الفجوة التي تعالجها الدراسة الحالية في الجمع بين تطور المؤشرات الرقمية، والإصلاحات المؤسسية المرتبطة بقانون الاستثمار رقم 22-18، وأداء المنصة الرقمية للمستثمر، ومخرجات النشاط الاستثماري المسجل، بما يسمح بتقديم قراءة تكاملية للعلاقة بين الرقمنة وجاذبية البيئة الاستثمارية.

2- التحول الرقمي في الجزائر:

1.2- تعريف التحول الرقمي:

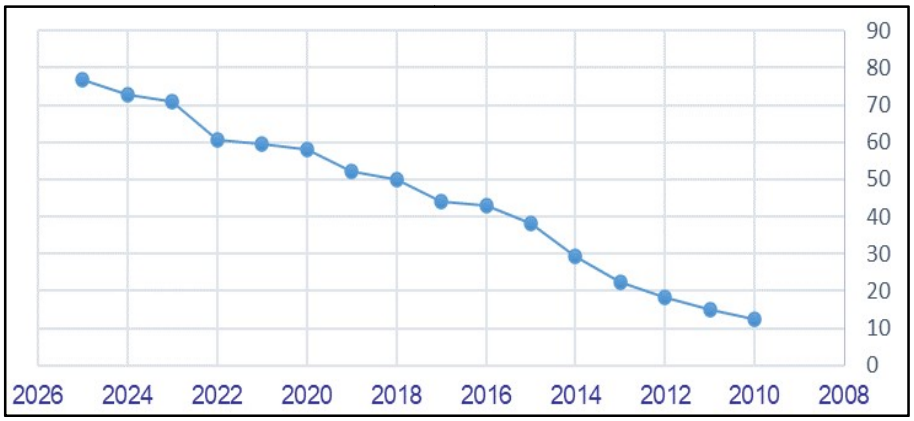
التحول الرقمي هو عملية استراتيجية تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب عمل المؤسسة، مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في كيفية تقديم القيمة للعملاء وتحقيق الأهداف التنظيمية، حيث يتجاوز التحول الرقمي مجرد تطبيق أدوات تكنولوجية جديدة، فهو يشمل إعادة تصميم العمليات، وتبني ثقافة الابتكار، وتطوير المهارات الرقمية، وتغيير نماذج الأعمال لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتحقيق التميز المؤسسي.(محمد و سامي ليلية، 2022، صفحة 13).

2.2- و اقع التحول الرقمي في الجزائر:

لفهم تطور الاتجاهات والسلوكيات الرقمية في الجزائر، يجب تحليل تطور بعض المؤشرات الرقمية التالية:

- **تطور المؤشر الرئيسي للتحول الرقمي الجزائر**: يتمثل المؤشر الرئيسي للتحول الرقمي في أي دولة في قياس نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت من اجمالي عدد السكان، فمن خلال الشكل الموالي والذي يمثل تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2025، نلاحظ بأن عدد مستخدمي الانترنت عرف تزايدا بشكل ملحوظ خاصة في آخر ثلاث سنوات(عتيق و صادق حياة، 2024، صفحة 184)، وذلك نتيجة تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال بمعدلات متزايدة، ليصل إجمالي عدد مستخدمي الانترنت في بداية سنة 2025 إلى 36.2 مليون مستخدم بنسبة 76.9%بعد أن كانت النسبة 12.5 في سنة 2010.

الشكل 1: نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر



المصدر:DATAREPORTAL، https://datareportal.com/digital-in-algeria تم الاطلاع بتاريخ: 2025/09/15

- **تطور المؤشرات الفرعية للتحول الرقمي في الجزائر:** تتمثل المؤشرات الفرعية في مؤشر تطور الحكومة الالكترونية، ومؤشر المشاركة الالكترونية، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر خدمة عبر الانترنت، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (2): تطور المؤشرات الفرعية للتحول الرقمي في الجزائر

المؤشر / السنة	الرتبة العالمية	مؤشر تطور الحكومة الالكترونية	مؤشر المشاركة الإلكترونية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر الخدمة عبر الانترنت
2010	131	0.3181	0.01428	0.12481	0.09841
2012	132	0.3608	0.0526	0.18116	0.2549
2014	136	0.3106	0.07843	0.19885	0.07874
2016	150	0.2999	0.11864	0.19336	0.06522
2018	130	0.4227	0.2022	0.3889	0.2153
2020	120	0.5173	0.1548	0.5787	0.2765
2022	112	0.5611	0.2273	0.6133	0.3743
2024	116	0.5956	0.0548	0.8129	0.332

المصدر:https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center تم الاطلاع بتاريخ: 2025/09/15

شهدت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في معظم مؤشرات التحول الرقمي من 2010 إلى 2024، حيث ارتفعت الرتبة العالمية من 131 إلى 116 من أصل 193 دولة، مما يعكس تقدمًا تدريجيًا في مستوى الحكومة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية الرقمية مقارنة بالدول الأخرى. كما سجل مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية زيادة كبيرة من 0.3181 إلى 0.5956، مما يعكس الجهود المستمرة لتحسين الخدمات الإلكترونية وتسهيل الوصول إليها للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، شهد مؤشر البنية التحتية للاتصالات تحسنًا كبيرًا من 0.12481 في 2010 إلى 0.8129 في 2024، مما يشير إلى تقدم كبير في توسيع شبكة الإنترنت وتحسين سرعات الاتصال. وعلى الرغم من التحسن في مؤشر

المشاركة الإلكترونية من 0.01428 إلى 0.0548، إلا أن هذا الرقم لا يزال منخفضًا، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز تفاعل المواطنين مع الخدمات الرقمية. وأخيرًا، سجل مؤشر الخدمة عبر الإنترنت تحسنًا ملحوظًا من 0.09841 إلى 0.332، مما يعكس تقدمًا في توفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. في المجمل، تشير هذه المؤشرات إلى أن الجزائر حققت تقدمًا ملموسًا في تطوير البنية التحتية الرقمية والخدمات الإلكترونية(بن سكران و بن زخروفة، 2022، صفحة 210)، لكنها بحاجة إلى المزيد من الجهود لتعزيز المشاركة الإلكترونية وزيادة التفاعل الرقمي للمواطنين.

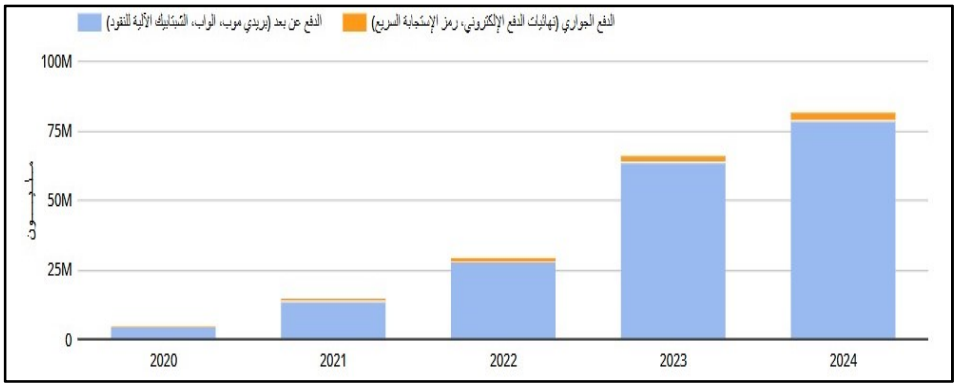
3.2- مشاريع الحكومة الإلكترونية:

بهدف توفير المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين، قامت الجزائر بتطوير البنية التحتية الرقمية، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني والخدمات اللوجستية واستخدام تقنيات المراقبة، والتي يمكن أن تسهم في الدفع نحو التحول الرقمي لكافة العمليات والمعاملات في المستقبل.

- **بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر:** تلعب بطاقات الدفع الإلكتروني دورا حيويا في تسهيل المعاملات الإلكترونية، فهي تمثل أحد أهم طرق الدفع الحديثة التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، وتتوفر فيها عدة أنواع، لعل أهمها ما نوجزها فيما يلي:

- **البطاقة الذهبية:** تصدر هذه البطاقة عن طريق بريد الجزائر تتيح للمستخدمين إجراء عمليات الدفع الإلكتروني، سواء عبر الإنترنت أو في المحلات، توفر هذه البطاقة إمكانية الوصول إلى الحسابات وإجراء المدفوعات الفورية، حيث ارتقى عددها الإجمالي إلى 13.4 مليون بطاقة نهاية السداسي الأول من سنة 2024 بعد ما كان عددها 6 مليون بطاقة سنة 2020.(وزارة البريد والمواصلات، 2024)

الشكل 2: نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر



المصدر:وزارة البريد والمواصلات /انجازاتنا https://www.mpt.gov.dz/ تم الاطلاع بتاريخ: 2025/09/26.

- **البطاقة البنكية الإلكترونية:** هي بطاقة تُصدرها البنوك المحلية، تُستخدم للسحب النقدي وإجراء عمليات الدفع الإلكترونية داخل حدود البلد.
- **البطاقة الدولية البنكية carte visa:** هي بطاقة تسمح لصاحبها بإجراء عمليات السحب والدفع محلياً ودولياً، تُمكّن حاملها من التسوق خارج البلد.
- **بطاقة الدفع الإلكتروني CIB:** تُستخدم للدفع الإلكتروني محليا، تتيح إجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت للتسوق من المواقع المحلية.
- **بطاقات الدفع خلال الإنترنت:** تشمل جميع البطاقات التي تسمح بالدفع الإلكتروني عبر الإنترنت تسمح لمستخدميها شراء المنتجات والخدمات عبر المواقع الإلكترونية بشكل مباشر(عجال و زياد، 2025، الصفحات 454-455).

– **المنصات الرقمية في الحكومة الجزائرية:** يوجد العديد من المنصات الرقمية في الجزائر أشهرها:

- **البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:** تعد البوابة أداة رقمية متقدمة تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية عمليات إبرام الصفقات العمومية، بما يتماشى مع المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، حيث توفر البوابة منصة موحدة للإعلان عن المناقصات واستقبال العروض وتقييمها إلكترونيًا، مما يختصر الوقت ويقلل من الإجراءات الإدارية المعقدة، كما تعزز البوابة من الشفافية من خلال إتاحة معلومات الصفقات للجمهور وتسهيل مشاركة الموردين بشكل عادل ومنظم، وتعتبر هذه البوابة جزءًا من جهود الحكومة الجزائرية في التحول الرقمي للإدارة العمومية، مما يساهم في مكافحة الفساد وتحسين استخدام الموارد العامة.(أمينة و خدير، 6 و7 نوفمبر 2023، صفحة 5)
- **البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية المرقمنة:** تم إطلاق البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية رسميا من طرف الوزير الأول بتاريخ 07 ديسمبر 2022، يتم من خلالها تزويد المواطنين والمؤسسات بمعلومات مفصلة حول كافة الإجراءات والخدمات العمومية والمعلومات الحكومية الإلكترونية وغير الإلكترونية الخاصة بمختلف القطاعات الوزارية، حيث تستهدف خدماتها المواطنين والمتعاملين والجمعيات، كما تضم حوالي 29 قطاعا وزاريا يقدم كل قطاع مجموعة من الخدمات المختلفة تفوق 300 خدمة، وهو من شأنه تحسين أداء المؤشر الفرعي للخدمة عبر الانترنت.(محمد م.، 2023، صفحة 39)
- **المنصة الرقمية للمستثمر:** في عام 2022، تم الإعلان عن هذه المنصة الرقمية التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات وتسريع معالجة ملفات مشاريع الاستثمار، مع إمكانية متابعة تقدمها

من قبل المستثمرين، هذا وتساهم المنصة في تعزيز الفعل الاستثماري وفقاً للقانون رقم 18-22، الذي يهدف إلى تسهيل الاستثمار وإزالة العقبات التنظيمية لتحسين مناخ الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني،(سفيان و سامية، 2024، صفحة 153).

3- الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

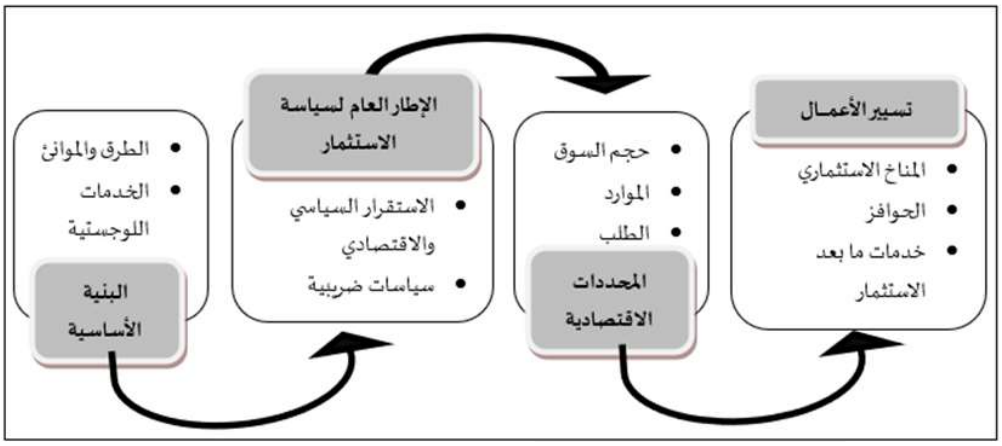
1.3- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توجيه رؤوس الأموال إلى بلد آخر من قبل مستثمر مقيم في بلده الأصل، مع نية فعّالة لإدارة الأصول المكتسبة في البلد المستضيف(بروش و غراب، 2022، صفحة 415)،وعادة ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار لأنه يُظهر التزامًا تامًا بتوجيه وإدارة الأصول بشكل مباشر، مما يشير إلى نقل تقنيات وخبرات إلى البلد المستضيف.(محمد ب.، 2018، صفحة 57).

2.3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتمد عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل البلد المضيف على العديد من العوامل المحددة لها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 3: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر:(سهيلة، كامل رشيد، و حميدة، 2022)دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق،مجلة كلية الكوت الجامعة، ص 357.

من خلال الشكل نلاحظ أن هنالك أربع محددات أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- **المحددات الاقتصادية:** إن توفر البيئة الاقتصادية الملائمة بما في ذلك الموارد الطبيعية والإمكانيات التصنيعية، تعد عاملًا حيويًا في جذب الاستثمار الاجنبي، يترافق ذلك مع حوافز

مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد، وحجم السوق، حيث تجذب الاقتصاديات ذات الأسواق الكبيرة المزيد من الاستثمارات المتنوعة في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية.(الحسنكو، 2019، صفحة 265).

- **تسيير الأعمال:** وتتضمن النشاطات التي تسهل بيئة الأعمال، مثل الحوافز الاستثمارية، الحياد السياسي، قلة الفساد المالي والإداري، وخدمات ما بعد الاستثمار.(أحمد، صفحة 10).
- **السياسات الاستثمارية:** وتشمل رغبة صناع القرار بتطوير الاستثمارات، والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار وغيرها.
- **البنى الارتكازية:** وتشمل مدى تطور شبكات الطرق والجسور والكهرباء والماء والنقل والمواصلات وغيرها.(سهيلة، كامل رشيد، و حميدة، 2022، صفحة 258).

3.3- دور قانون الاستثمار رقم 22-18 في دعم رقمنة البيئة الاستثمارية:

شكّل قانون الاستثمار رقم 22-18 الصادر سنة 2022 تحولًا في الإطار المؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر، لا يقتصر على إعادة تنظيم المزايا والتحفيزات الاستثمارية، وإنما يمتد إلى تبسيط المسار الإداري وتعزيز الشفافية وتطوير آليات التعامل الرقمي مع المستثمر. ومن منظور الدراسة الحالية، تكتسب هذه الإصلاحات أهميتها بقدر ما تسهم في خفض التعقيدات الإجرائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمر، وهي عوامل ترتبط بجاذبية البيئة الاستثمارية.

ويبرز البعد الرقمي للقانون بصورة خاصة من خلال إعادة تنظيم عملية تسجيل الاستثمار واستحداث المنصة الرقمية للمستثمر، التي تمثل قناة موحدة للتفاعل بين المستثمر والإدارات المعنية، ويُفترض أن يسهم هذا التنظيم في تقليص تعدد نقاط الاتصال الإداري، وتسريع معالجة الملفات، وتحسين إمكانية تتبع الإجراءات، والحد من عدم تماثل المعلومات والسلطة التقديرية للإدارة. ومن ثم، فإن أهمية القانون في سياق هذه الدراسة لا تُقاس فقط بما يتضمنه من مزايا وضمانات، وإنما بمدى قدرة آلياته التطبيقية على تحسين الكفاءة الإجرائية والشفافية واليقين التنظيمي للمستثمر.

وعليه، يُنظر إلى قانون الاستثمار رقم 22-18 باعتباره إطارًا مؤسسيًا داعمًا للتحول الرقمي في قطاع الاستثمار، في حين تمثل المنصة الرقمية للمستثمر إحدى آلياته التطبيقية الأساسية. ويقتضي تقييم فعالية هذا الإطار الانتقال من تحليل النصوص القانونية في حد ذاتها إلى فحص

النتائج المرتبطة بتطبيقها، ولا سيما من حيث حجم المشاريع المسجلة، وقيمتها، وتوزيعها القطاعي، ومدى مساهمة الرقمنة في تحسين الإجراءات الاستثمارية.

4- العلاقة بين التحول الرقمي وجذب الاستثمارالأجنبي المباشرفي الجزائر:

1.4- تفعيل الرقمنة في قطاع الاستثمار:

أرسى قانون الاستثمار رقم 22-18 إطارًا مؤسسيًا لتفعيل الرقمنة في قطاع الاستثمار، يقوم أساسًا على (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2022) (AAPI)، والشبابيك الوحيدة، والمنصة الرقمية للمستثمر. وتتولى الوكالة مهام ترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين وتسجيل المشاريع ومتابعتها، بينما يوفر الشباك الوحيد، ولا سيما الشباك ذو الاختصاص الوطني المخصص للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، نقطة اتصال موحدة لتنسيق الإجراءات بين المستثمر والهيئات الإدارية المعنية.

وتمثل(المنصة الرقمية للمستثمر، 2022)، المستحدثة بموجب المادة 23 من قانون 22-18المتعلق بالاستثمار، الأداة التشغيلية الرئيسة لهذا التحول، إذ تهدف إلى:

- دعم وتبسيط وتسهيل عمليات إنشاء المؤسسات والاستثمارات.
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات وطرق معالجة ملفات المستثمرين.
- سرعة معالجة ملفات المستثمرين والتحقيق فيها من قبل المصالح المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة سير ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد النهائية وأداء الوكيل وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافرا وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين الخدمات الإدارية المشاركة في عملية الاستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين وكلاء الإدارات والهيئات المعنية.

2.4- آليات تأثيرالرقمنة في تحسين جاذبية الاستثمار:

تسهم الرقمنة في تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية عبر أربع آليات رئيسية:

- **تقليص تكاليف المعاملات:** من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتنقل الإداري، وخفض تكاليف الوقت والحصول على المعلومات.
- **تعزيز الشفافية والموثوقية المؤسسية:** عبر إتاحة تتبع الملفات إلكترونيًا، وتوضيح مسار الإجراءات، والحد من عدم تماثل المعلومات وهامش السلطة التقديرية للإدارة.

- **تحسين حوكمة الاستثمار**: من خلال الشباك الوحيد بوصفه نقطة اتصال موحدة، بما يعزز التنسيق بين الهيئات ويقلص تشتت الإجراءات بالنسبة للمستثمر.
- **تسريع معالجة الملفات**: من خلال التسجيل الرقمي والتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات، بما يساهم في تقليص آجال المعالجة وتحسين انسيابية المسار الاستثماري.

وتنسجم هذه الوظائف مع الأهداف المحددة للمنصة الرقمية للمستثمر في الدراسة.

3.4- تحليل أداء ونتائج تفعيل الرقمنة في قطاع الاستثمار:

يتيحتحليل البيانات المسجلة عبر المنصة الرقمية للمستثمر رصد بعض المؤشرات المرتبطة بتفعيل الرقمنة وتوصيف مخرجات النشاط الاستثماري المسجل:

- **تحليل مؤشرات الكفاءة التشغيلية والقطاعية:**

يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المسجلة عبر المنصة الرقمية، من حيث عدد المشاريع، وقيمتها الاستثمارية، وحجم التشغيل المتوقع، بما يسمح بتحديد الوزن النسبي للقطاعات المختلفة ضمن النشاط الاستثماري المسجل خلال الفترة محل التحليل:

الجدول (3): الإحصائيات الأولية للاستثمارات المسجلة في المنصة الرقمية (من 1 نوفمبر 2022 إلى 31 ديسمبر 2024)

القطاع الاستثماري	عدد المشاريع	النسبة المئوية(%)	قيمةالاستثمار (مليار دج)	عدد الوظائف المتوقعة	معدل الوظائف لكل مشروع
الصناعة	5567	25%	3667.3	211,636	38وظيفة
النقل	3788	24.2%	419.4	38,524	10وظيفة
البناء والأشغال العمومية	3583	22.8%	706.1	60,282	17وظيفة
الفلاحة والصيد البحري	1054	6.7%	422.5	18,269	17وظيفة
أخرى	2994	21.3%	2063.7	82,287	27وظيفة
إجمالي	**16,986**	**100%**	**7279**	**410,998**	/

المصدر:(AFRICA news، 2025).

- **تحليل نوعية الاستثمارات المسجلة رقمياً:**

يمكنتقسيمالمشاريعالمسجلةحسب "حجمها" و"طبيعةالمستثمر" لبيانمدىنجاحالرقمنةفياستقطابالاستثماراتالنوعية:

الجدول (4): تصنيفالاستثمارات المسجلة في المنصة الرقمية

تصنيف المشروع	عدد المشاريع	الدلالة التحليلية
مشاريع مرتبطةبالأجانب	270	تشير إلى حضور المشاريع المرتبطة بالمستثمرين الأجانب ضمن

		الاستثمارات المسجلة، مع بقائها محدودة مقارنة بإجمالي المشاريع
مشاريع كبرى لمستثمرين	112	تعكس تسجيل مشاريع كبرى ضمن المسار الرقمي للاستثمار
مشاريع مهيكلة	18	تشير إلى حضور المشاريع المهيكلة ضمن الاستثمارات المسجلة، وإن ظل عددها محدودًا.

المصدر:(الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025).

- **القراءة التحليلية للنتائج:**

- **هيمنة القطاع الصناعي:** يظهر قطاع الصناعة وزنًا بارزًا ضمن المشاريع المسجلة، إذ يمثل 25% من عدد المشاريع ويستحوذ على الحصة الأكبر من القيمة الاستثمارية، كما يسجل أعلى معدل متوقع للوظائف لكل مشروع بواقع 38 وظيفة، مقابل 10 وظائف في قطاع النقل.
- **اتساع استخدام المنصة الرقمية:** يعكس تسجيل قرابة 17 ألف مشروع خلال الفترة محل الرصد توسع استخدام المسار الرقمي في تسجيل الاستثمارات، بما يشير إلى تزايد الاعتماد على الأدوات الرقمية في إدارة الإجراءات الاستثمارية.
- **تحليل الفجوة في الاستثمارالأجنبي:** يشير تسجيل 270 مشروعًا مرتبطًا بالمستثمرين الأجانب من أصل 16,986 مشروعًا إلى محدودية حضور الاستثمار الأجنبي مقارنة بإجمالي المشاريع المسجلة، بما يؤكد أن تحسين الجاذبية الاستثمارية لا يتوقف على الرقمنة وحدها، وإنما يرتبط أيضًا بتكامل المنظومة المصرفية والجبائية والعوامل المؤسسية والاقتصادية الأخرى.
- **الاستشراف المستقبلي:**في إطار جهودها المستمرة لتحسين مناخ الاستثمار وسد فجوة المعلومات لدى المستثمر الدولي، أعلنت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عن إصدار مجلة فصلية "استثمر في الجزائر"(الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2025)، تهدف إلى تسليط الضوء على إنجازات الوكالة ودورها في تعزيز بيئة الاستثمار.

4.4- التحديات والمعوقات أمام التحول الرقمي وجذبFDI:

على الرغم من الجهود التشريعية المتمثلة في المنصة الرقمية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه التحول الرقمي في قطاع الاستثمار في الجزائر(مداني و كربيش نبيل، 2023، صفحة 18):

- **ضعفالتكامل الرقمي مع المنظومة المالية:** خاصة محدودية الربط بين المنصة الرقمية والأنظمة المصرفية والجبائية والجمركية، بما يعرقل انسيابية الإجراءات وتحويل الرساميل والعائدات.

- **استمرار بعض القيود الإدارية والمؤسسية:** بما يحد من الشفافية والثقة وقابلية التنبؤ بالإجراءات.
- **تفاوت الجاهزية الرقمية وجودة الاتصال:** وهو ما قد يرفع تكاليف المعاملات ويحد من الاستفادة المتكافئة من الخدمات الرقمية.
- **مخاطر الأمن السيبراني وموثوقية البيانات:** لما لها من تأثير مباشر في ثقة المستثمر وحماية المعلومات الاستثمارية.(عبيد، عبد الرحمان، و خليل، 2026، صفحة 161)

5- الخلاصة:

أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي أصبح مكونًا مهمًا في مسار إصلاح البيئة المؤسسية للاستثمار في الجزائر، ولا سيما من خلال الإطار الذي أرساه قانون الاستثمار رقم 22-18، واستحداث المنصة الرقمية للمستثمر، وتفعيل آليات الشباك الوحيد. وتتمثل القيمة الأساسية لهذه الإصلاحات في دعم تبسيط الإجراءات، وتحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز شفافية معالجة الملفات والتنسيق بين المستثمر والإدارات المعنية.

وتشير المؤشرات الرقمية وبيانات المشاريع المسجلة عبر المنصة إلى تطور استخدام الأدوات الرقمية في إدارة النشاط الاستثماري. غير أن هذه المعطيات لا تسمح، بمفردها، بإثبات أثر سببي مباشر للرقمنة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تظل الجاذبية الاستثمارية محكومة بتفاعل مجموعة من المحددات الرقمية والمؤسسية والمالية والاقتصادية. ومن ثم، يمكن النظر إلى الرقمنة باعتبارها عاملًا داعمًا لتحسين بيئة الاستثمار من خلال تقليص تكاليف المعاملات، وتسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وليس باعتبارها محددًا منفردًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.5-النتائج:

- **الفعالية المؤسساتية والتقنية:**

- **يعكس ارتفاع مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية إلى 0.5956 تقدمًا في مسار رقمنة الخدمات الحكومية، بما يوفر مقومات مؤسسية داعمة لتحسين كفاءة البيئة الاستثمارية.**
- **يشير ارتفاع مؤشر البنية التحتية للاتصالات إلى 0.8129 إلى تحسن القاعدة التقنية اللازمة لتطوير الخدمات الرقمية وتحسين الاتصال بالبيئة الاقتصادية.**

- يكشف التباين بين تطور البنية التحتية وانخفاض مؤشر المشاركة الإلكترونية (0.0548) عن فجوة بين الجاهزية التقنية ومستوى التفاعل الإلكتروني، بما يؤكد أن تطوير البنية التحتية وحده لا يكفي لتحقيق تحول رقمي متكامل.
- كما يعكس وصول مؤشر الخدمة عبر الإنترنت إلى 0.332 تحسنًا في إتاحة الخدمات الحكومية إلكترونيًا.

- **قراءة في ديناميكية المشاريع الاستثمارية:**

- يعكس تسجيل 16,986 مشروعًا اتساع النشاط الاستثماري المسجل عبر المنصة خلال الفترة محل الرصد؛ غير أن هذه البيانات لا تسمح بإسناد هذا التطور إلى الرقمنة وحدها، في ظل تداخل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والعوامل الاقتصادية الأخرى.
- ويشير تسجيل 270 مشروعًا مرتبطًا بالأجانب إلى حضور الاستثمار الأجنبي ضمن المشاريع المسجلة، مع بقائه محدودًا مقارنة بإجمالي المشاريع، وهو ما يؤكد أن الرقمنة عامل داعم للجاذبية الاستثمارية وليست محددًا كافيًا بمفردها.
- كما يظهر القطاع الصناعي وزنًا مهمًا ضمن المشاريع المسجلة، سواء من حيث العدد أو القيمة الاستثمارية، بما يعكس مكانته في هيكل النشاط الاستثماري خلال الفترة المدروسة.
- وتشير المشاريع المسجلة إلى 410,998 منصب عمل متوقع، بما يبرز الأهمية التشغيلية المحتملة لهذه الاستثمارات، دون أن يعني ذلك أن هذه المناصب قد تحققت فعليًا.

2.5-التحديات:

لا يزال التحول الرقمي في الجزائر يواجه بعض التحديات التي تتطلب معالجتها لضمان الاستمرارية والنمو المستدام، ومنها:

☒ ضعف **التكامل البيني (Interoperability)**:محدودية الربط بين المنصة الرقمية والمنظومات الجبائية والجمركية، بما يحد من انسيابية تبادل المعلومات واستكمال المسار الاستثماري رقميًا.

☒ **الأمن السيبراني وجودة الاتصال**:استمرار تحديات حماية البيانات الاستثمارية وضمان استمرارية وموثوقية الخدمات الرقمية.

☒ **استمرار بعض التعقيدات الإدارية**:بقاء بعض الإجراءات والممارسات الإدارية التقليدية بما يحد من فعالية الرقمنة في تبسيط المسار الاستثماري.

3.5-التوصيات:

لضمان تحول الرقمنة من "أداة تقنية" إلى "محرك هيكلي" لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الاستدامة، نوصي بالآتي:

- ✓ **تحقيق التكامل البيني المؤسساتي (Interoperability):** من خلال ربط المنصة الرقمية بصورة أكثر تكاملًا بالمنظومات المصرفية والجبائية والجمركية، بما يسمح بتوحيد المسار الرقمي للمستثمر وتقليص تشتت الإجراءات وتكاليف المعاملات.
- ✓ **عصرنة المنظومة المالية والمصرفية:** عبر توسيع رقمنة الخدمات والمعاملات البنكية المرتبطة بالاستثمار، بما يسهم في تحسين سرعة المعالجة وسلاسة تحويل الرساميل والعائدات.
- ✓ **تحصين السيادة السيبرانية وموثوقية البيانات:** من خلال تطوير أنظمة حماية قواعد البيانات الاستثمارية وضمان استمرارية الخدمات الرقمية، بما يدعم الثقة في البيئة الاستثمارية
- ✓ **تطوير رأس المال البشري والوعي الرقمي:** عبر تكثيف التكوين المتخصص لفائدة القائمين على المنصة والشبابيك الوحيدة، وتحسين قدراتهم في استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، إلى جانب تعزيز المشاركة الإلكترونية للمستثمرين.

6- المراجع

1. AFRICA news. (04 08, 2025). https://afnews.cc/i4osp تاريخ الاسترداد 28 09, 2025، من
2. DATAREPORTAL. (2025). https://datareportal.com/digital-in-algeria تاريخ الاسترداد 15 09 2025، من
3. الولايات المتحدة الأمريكية. (2025). تاريخ الاسترداد 15 09 2025، من https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (27 09, 2025). مزايا قانون الإستثمار الجديد 18-22. تم الاسترداد من مزايا قانون الاستثمار الجزائري: https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/investment-support-1/benefits-of-the-investment-law-1
5. المرسوم التنفيذي رقم 105-17المؤرخ في 06 جمادى الثانية 1438 الموافق لـ05 مارس. (2017). المحدد لكيفيات تطبيق المزايا الإضافية الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من 100منصب شغل. الجزائر: ج.ر. عدد 16الصادرة في 08 مارس 2017.
6. المرسوم تنفيذ رقم 299-22 المؤرخ في 8 سبتمبر . (2022). يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحولها وذا مبلغ وكيفيات تسجيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة الاستثمار. الجزائر: العدد ،60 المؤرخ في 18 سبتمبر .202.
7. المنصة الرقمية للمستثمر. (24 07, 2022). https://invest.gov.dz تاريخ الاسترداد 26 09, 2025، من
8. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (2022). تاريخ الاسترداد 26 09, 2025، من https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/
9. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (2022). تاريخ الاسترداد 26 09, 2025، من https://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-ar/
10. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (31 أوت, 2025). تاريخ الاسترداد 28 09, 2025، من https://aapi.dz/ar/accueil-ar/?s

11. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (14 جانفي, 2025). تاريخ الاسترداد 27 09, 2025، من https://aapi.dz/ar/communique-ar6/

12. ايناس عثمان عبده سيد أحمد. (بلا تاريخ). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفيتنام. مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، 42(4).

13. بدر الدين أمينة، و نسيمة خدير. (6 و7 نوفمبر 2023). التحول الرقمي في الجزائر: بين الواقع والتحديات. الملتقى الدولي: الثورة الرقمية: أي فرص النمو (الصفحات 12-13). القليعة: المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي.

14. بن مريم محمد. (جوان, 2018). دور الاستقرار السياسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذوي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية(20).

15. بوالقمح هدى. (31 12, 2025). التحول الرقمي في القطاع العمومي في الجزائر - الواقع والآفاق-. مجلة التنمية الاقتصادية، 10(02)، الصفحات 98-110.

16. بوعتلي محمد، و سامي ليلية. (2022). واقع المنصات الرقمية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة ميدانية وقياسية. مجلة المدبّر، 09(عدد خاص)، الصفحات 09-38.

17. جودي بوعمرة، و حمزة ضويفي. (31 10, 2024). أثر جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2021. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 9(02)، الصفحات 255-268.

18. حرفوش مداني، و كربيش نبيل. (2023). الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نوذجا. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 06(عدد خاص)، الصفحات 01-24.

19. خيرة شاوشي، و زهرة خلوف. (30 08, 2023). التحول الرقمي في الجزائر. مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، 5(1)، الصفحات 16-30.

20. رغد رياض الحسنكو. (ديسمبر, 2019). دور التحرر المالي في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية للفترة (2004-2016). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 11(27).

21. سومية بلغنو، و رميساء نجاة مواسيم. (03 03, 2024). البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 20(01)، الصفحات 411-426.

22. شابني سفيان، و ياحي سامية. (جوان, 2024). المنصة الرقمية للمستثمر تقنية مستحدثة لتحسين جاذبية الاستثمار في الجزائر. دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد 08 العدد 02، 8(2)، صفحة 153.

23. عائشة عتيق، و نسيمة صادق حياة. (21 09, 2024). تطور مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر. مجلة المالية & الاسواق، 11(02)، الصفحات 180-197. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/253157

24. عبد الاله شوشرى. (05 06, 2023). دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر- رؤية 2030. معارف، 18(1)، الصفحات 406-424.

25. عبد الزهرة مستور الحجيمي سهيلة، مصطفى كامل رشيد، و شاكر حميدة. (مارس, 2022). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق. مجلة كلية الكوت الجامعة.

26. مباني محمد. (01 06, 2023). واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر - دراسة تحليلية لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للفترة (2012-2022). مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 12، الصفحات 22-43.

27. محمد آل زيارة كمال عبد الحامد. (11 مارس, 2009). الاستثمار الاجنبي المباشر (المنافع والمساوئ). مجلة أهل البيت عليهم السلام(07).

28. مصطفى بن سكران، و بوعلام بن زخروفة. (21 03, 2022). العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك الرقمي الجزائري في عملية الشراء. مجلة المالية & الاسواق، 09(01)، الصفحات 209-223. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/183160

29. نورة بروش، و رزيقة غراب. (21 03, 2022). متطلبات تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا الطاقات المتجددة إلى الجزائر. مجلة المالية & الاسواق، 09(01)، الصفحات 412-431. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/183170

30. هديل عبيد، عبد الله عبد الرحمان، و عبد الرحمن خليل. (21 03, 2026). أثر الرقابة الداخلية المعتمدة على التكنولوجيا (التحول الرقمي) وتعزيز الامتثال والحوكمة المؤسسية في تقويم الأداء المالي بمؤسسات الضمان الإجتماعي (دراسة ميدانية على مؤسسات الضمان الاجتماعي في السودان). مجلة المالية & الاسواق، 13(01)، الصفحات 155-173. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/289533

31. وزارة البريد والمواصلات. (2024). الانجازات المحققة. تم الاسترداد من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: https://n9.cl/nhq71

32. وسيلة عجال، و أحمد زياد. (21 03, 2025). دورالدفع الالكتروني في تعزيز التجارة الالكترونية في الجزائر. مجلة المالية & الاسواق، 12(01)، الصفحات 444-466. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/264978